

## الحركة وخصائص التلفظ

أ. د. أحمد محمد قدّور<sup>(\*)</sup>

بنى النّحاة القدامى تحليلهم الصّوتيّ في التّشكيل - كما تأكّد لنا - على حالة الإدراج والوصل، وألّحوا على تداخل العناصر وتأثر بعضها ببعض. ولا شكّ في أنّ ذلك متأثّر من تقديم حالة التّركيب على الأفراد، أي نطق الحروف مفردة. ويدلّ هذا دلالة واضحة على اعتبار المعيار النّطقيّ الشّفهيّ لا الكتابيّ أساساً للتّحليل الصّوتي. ولذلك ينبغي أن يؤخذ أيّ رأي يذهب إلى أثر الكتابة في هذا الصّدّد بمزيد من الاحتياط، مع أنّهم لجؤوا أحياناً إلى الاستعانة بالخطّ على سبيل الإيضاح والتّقريب.

### ١- الحركة وعناصر الكلام:

الحركة مصطلحٌ عربيّ خالص، وهي حرفٌ صغير، فالحركات أبعاضٌ لحروفٍ أخرى هي حروف المدّ التّوأمّ بحسب مصطلح النّحاة القدامى. ولذلك تُسمّى الضّمة الواو الصغيرة، والكسرة الياء الصغيرة، والفتحة الألف الصغيرة<sup>(١)</sup>. وقد سبق سيبويه إلى ملاحظاتٍ كثيرةٍ تتّصل بالعلاقة بين الحركات وحروف المدّ، وكثرتها في الكلام<sup>(٢)</sup>. ونقل عن شيخه الخليل أنّ

(\*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق.

ورد إلى مجلة المجمع بتاريخ ٤/٧/٢٠١٨ م.

(١) سرّ صناعة الإعراب، ١/١٧، والخصائص ٢/٣١٥-٣١٦.

(٢) الكتاب لسيبويه، ٤/٣١٨، وشرح الأستراباذي، ٣/٦٨.

الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليُوصَلَ على<sup>(\*)</sup> التَّكَلُّمَ به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه<sup>(٣)</sup>. ويمثّل هذا المفهوم جوهر مفهوم (التَّحريك) الذي تولّده الحركة، ثمّ لا تعتدّ من باب الزّوائد الصّرفيّة، لأنّها تشكّل مع الحرف المنطوق بها شيئاً واحداً هو (المتحرّك) في مقابل الحرف الآخر الذي لا تدخله الحركة فلا يتحرّك بها، وهو (الساكن). وللحركة أهميّة أخرى في التّشكيل هي إجهار الكلام، فالحركات مجهورة كما هو معروف، فإذا لحقت الحروف المهموسة قوّبتها من الجهر والوضوح السّمعّي، لأنّ المهموسة - كما نقل عن سيبويه - يخرج صوتها من الفم ضعيفاً، وإذا تبعها صوت الصّدر قوّيت وفُهِمَتْ<sup>(٤)</sup>. أمّا وظيفتها في الرّبط بين الحروف فهي الأساس الصّوتيّ للإدراج و(سيلان) الكلام. والحركة عنصرٌ من عناصر الكلام، وإن كان الخطّ لا يلتزم تدوينه اتّكاءً على المشافهة التي هي أساس اللّغة. وللحركة أثرٌ في تشكيل الأبنية، فلولاها ما اختلفت أوزان الكلمات وتعدّدت معانيها ووظائفها الصّرفيّة، كالبناء للمجهول، ونحوه، كاختلاف دلالة البناء على اسم المفعول أو الفاعل من فوق الثّلاثيّ وغير ذلك كثير جدّاً؛ ويشكّل توالي المتحرّك والساكن أساس الميزان الصّرفيّ. وكذلك الإعراب فهو للحركات، أمّا الإعراب بالحروف فمن باب النّيابة عن الأصل<sup>(٥)</sup>. والمهمّ أنّه بات مفهوماً تماماً لدى القدامى أنّ الكلام العربيّ مبنيٌّ على متحرّكٍ وساكن، «إذ لو التزموا الإسكان في

(\*) كذا وردت والصواب: إلى التَّكَلُّم = [المجلة].

(٣) الكتاب لسيبويه، ٤/ ٢٤١-٢٤٢، وشرح الأستراباذي، ٢/ ٢١١.

(٤) الأصوات اللّغويّة لإبراهيم أنيس، ص ٢٢، والنّص رواه السّيرافي عن سيبويه أو الخليل. وانظر شرحاً للموضوع نفسه في شرح الشافية للأستراباذي، ٣/ ٢٥٨-٢٥٩.

(٥) كتاب الإيضاح في علل النّحو للزّجاجي، ص ٧٢-٧٥، والخصائص ٣/ ١٣٥.

الوقف والوصل ما أمكنهم الإدراج، فلما وصلوا بالحركات جعلوا التحريك معاقباً للإسكان، ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة، ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة، لأنهم في اجتماع الساكنين يُبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان»<sup>(٦)</sup>.

ويُشار في هذا الصدد إلى أنّ سيبويه جعل من أسباب الإدغام تجنّب التلّفظ بخمسة متحرّكات «ألا ترى أنّ بنات الخمسة، وما كانت عدّته خمسة، لا تتوالى حروفها متحرّكة، استثقلاً للمتحرّكات مع هذه العِدّة، ولا بدّ من ساكنٍ. وقد تتوالى الأربعة متحرّكة... وممّا يدلُّك على أنّ الإدغام فيما ذكرت لك أحسنُّ أنّه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرفٍ متحرّكة»<sup>(٧)</sup>. ولذلك كان توالي المتحرّكات سبباً للجوء إلى الإدغام، لما فيه من الإسكان الذي يحقق توفيراً في بذل الجهد، وتوليداً للإيقاع. وهناك من هذا الباب أمثلة تجنّب فيها العربُ النطقَ بأربعة متحرّكاتٍ فيما هو كالكلمة الواحدة<sup>(٨)</sup>.

والحركات التي تُعدُّ حروفاً، أي التي يؤدّي استبدالها إلى تغيير المعنى، ثلاث، وكذلك حروف المدّ التي هي حركات مَمطولة أو طويلة. فالحركات متى مُطِلَّتْ أنشأت حرفاً من جنسها، فُنشئُ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة

(٦) الإيضاح في علل النحو للزّجاجي، ص ٧٠-٧١، والرأي لقطرب في تعليقه دخول الإعراب على الكلام (بتصرّف قليل).

(٧) الكتاب لسبويه، ٤/٤٣٧.

(٨) إيجاز التعريف بعلم التصريف لابن مالك، ص ٢٧، والممتع لابن عصفور، ٢/٦٥١، وشرح الشافية للأستراباذي، ٢/٢٥٩، ٢٦١-٢٦٢، وشرح الشافية لليزدي، ٢/٣٢٩،

الياء، وبعد الضمة الواو. وهذا ذائعٌ في درسنا، وقد توسّع فيه ابن جنّي بما هو معروفٌ في كتبه<sup>(٩)</sup>، لكنّه ذكر في موضعٍ من كتابه (الخصائص) أنّ محصولها ستّ، لأنّ بين كلّ حركتين حركة، كالفتحة الممالة، والفتحة المفخّمة، والكسرة المُشَمَّة أو الضمة المُشَمَّة (لأنّهما نوعٌ واحدٌ لديه)، ورأى أنّها مُعتداتٌ كالفروع التي ذكرها سيبويه<sup>(١٠)</sup>. لكنّ ما ذكره ابن جنّي لا يمكن عدّه حركةً مستقلةً ذات وظيفةٍ تمييزية، فهذه من نوع (الفروع) أو الصّور النطقية التي يعبر عنها في اللسانيات بمصطلح (الألوفون Allophone)<sup>(١١)</sup>.

ويذكر في هذا الصّدّد أنّ بعض الدّارسين الأجنبي والعرب استشكلوا موضوع (الحركة)، منهم المستشرق (هنري فليش) الذي اهتمّ بالتّفكير الصّوتي في (سرّ صناعة الإعراب)، ورأى أنّ كلمة (حركة) هي من خلق العرب وحدهم، لكنّه أخذ عليهم نقص تعريفهم لها، لأنّها من أبسط الأمور التي يدركها الإنسان كما قدر نيابة عنهم. ثمّ توهم أنّ مفهوم الحركة مرتبط بالخطّ، لذلك عدّها القدامى حرفاً ناقصاً لا بُدّ من حرفٍ آخر يحملها<sup>(١٢)</sup>. والغريب أنّ بيان ما غمض على (فليش) متضمّن في كتاب (سرّ الصناعة) الذي درسه، كما تقدّمت الإشارة. فابن جنّي جعل في تحليله للحركات

(٩) سرّ الصناعة، ١/١٧-٣٣، والخصائص ٢/٣١٥-٣٢١-٣٢٧، ٣٢٨-٣٤٢، ٣/١٢٠-١٢٤-١٣٣، ١٥٤-١٥٧. وانظر كتابنا بحوث في علم أصوات العربية وتشكيلها، ص ٣٢-٤١.

(١٠) الخصائص ٣/٢١، وقارن بسرّ الصناعة، ١/١٧.

(١١) كتابنا مبادئ اللسانيات، ط. أولى، ص ١٠٥.

(١٢) بحث هنري فليش (التفكير الصّوتي عند العرب في ضوء سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي)، تعريب وتحقيق عبد الصّبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد (٢٣)، لعام ١٩٦٨م.

وحروف المدّ، الألفَ والواوَ والياءَ حروفاً كواملاً وتوأمً وحروفاً كبيرةً ومصوّتةً وممطولةً. لذلك رأى أنّ الحركة قياساً على ذلك هي حرفٌ صغير لا يبلغ مدى الحرف في طولِهِ وتَمَامِ صوته والتوقّف عنه. وكلّ الأوصاف التي ذكرها ابن جنّي للحركات كانت بالمقارنة بحروف المدّ أصلاً.. ولذلك عدّها صغراً وناقصةً وأبعاضاً لتلك الحروف وأوائلَ لها وأجزاءً منها. وليس في هذه الأوصاف تشكيكٌ في وجودها أو ضعفها، بل إنّها جوهر حروف المدّ، لأنّ الحركة فيها متصاعدة ولا تفتُرُ إلا حين بلوغ المدّ الذي عدّوه ساكناً، لانتهاؤ أثر الحركة عنده<sup>(١٣)</sup>.

وليس هناك ما هو أوضح من كلام ابن جنّي عن الحركات التي فهم أنّها تقترن بالحرف الصّحيح وتقلقه وتجذبهُ إلى الحروف التي هي منها. فأول شيءٍ هو أنّها (تقلق) أي تحرّك الساكن وتنقله (أي تجذبهُ) إلى المخرج التالي. ولأنّها جزء من حرف المدّ صارت حركةً متلوّةً بسكون. «وإنّما سُمّيت هذه الأصوات الناقصة حركات، لأنّها تقلق الحرف الذي تقترن به، وتجذبهُ نحو الحروف التي هي أبعاضها، فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجذبهُ نحو الياء، والضّمة تجذبهُ نحو الواو. ولا يبلغ الناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها، فإن بلغ بها مداها تكملت الحركات حروفاً، أعني ألفاً وياءً وواواً»<sup>(١٤)</sup>. وابن جنّي يُلحّ على الطّبيعة الشّفهية للغة قبل الخطّ، فجميع الحروف موجودة في اللفظ الذي هو قبل

(١٣) سرّ الصّناعة، ١٧/١-٣٣، وبحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة للحاجّ صالح،

١٧٩/٢، ١٩٤-١٩٥.

(١٤) سرّ الصّناعة، ٢٦/١-٢٧. ويقول الأسترابادي: «لأنّ الحركة تخرج الحرف عن

جوهره». انظر: شرح الشافية، ٢٥٦/٣.

الخط... واللفظ أصل للخط، والخط فرع على اللفظ<sup>(١٥)</sup>. واللغة عنده - كما هو ذائع - أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم<sup>(١٦)</sup>.

ويؤكد الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح أن المستشرقين لم يستطيعوا فهم الحركة وعلاقتها بحرف المد، وينقل عن (فليش) قوله: «إن مفهوم الحركة هو أبعد مفهوم إلى تصوّرنا الحديث»<sup>(١٧)</sup>. ثم راح الحاج صالح يفند المفهوم اللساني لحروف المد، أي ما يسمونه بالصّائت الطويل (long Vowel)، مستعيناً بنتائج البحوث المخبرية. والحق أن مبعث هذا الإشكال هو انطلاق التحليل اللساني من التقطيع، أي من النظر إلى الحروف (الفونيمات) على أنها متجاورة فقط. وهذا ما ينقضه الدرس الحديث الذي رأينا شيئاً من نتائجه وآراء رواده، فالحركة التي تعلق الحرف، أي تمكن من نطقه، تنقله إلى موضع آخر هو أقرب إلى جنسها، ولذلك صار المد إطالة للصوت تنتهي عندها الحركة بتلاشٍ وصفوه بالسكون. فالمد لا يعدّ حركة في التحليل العربي، لأنه تابع للحركة وغير مستقل عنها نطقياً، وهذا ما يؤدي إلى تواصل الكلام بين متحرك وساكن. ولا يتناقض هذا مع الوظائف الأخرى لحروف المد التي ألحقت بالحروف التوامم الكاملة، فالألّف تُعدّ (كلمة)، أي حرفاً يمثل ضميراً للتثنية، وعلامة للرفع في الاسم والصفة إن كانا مثنيين، كما تكون الواو ضميراً للتثنية، وعلامة للرفع في الجمع السالم والأسماء الستة، وتكون الياء ضميراً للمؤنثة المخاطبة، وللمتكلم، وعلامة

(١٥) سرّ الصناعة، ١/٤٣-٤٤.

(١٦) الخصائص ١/٣٣.

(١٧) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية للحاج صالح، ٢/١٧٩، والحاشية رقم (١١) منه، وقارن بما جاء في مقدمة كتاب فليش (العربية الفصحى) بقلم د. عبد الصبور شاهين، ص ١٨.

للجَرِّ في المثنى والجمع السالم والأسماء السّنة، ونحو ذلك كثير مستفيضٌ في لغتنا وموصوفٌ في علومنا. وينقل الدكتور الحاج صالح عن (تروبتسكوي Trubetskoy) وغيره أنّه ثبت أنّ المصوّت القصير، أي: الحركة عندنا - ذو قسمٍ واحدٍ (Monoparti)، على حين أنّ المصوّت أو الصّائت الطّويل هو ذو قسمين (Biparti)، لأنّ التّلّفظ بالمصوّت الطّويل يختلف في بدايته عن نهايته كمّا وكيفاً، إذ يتّصف قسمه الأخير بتناقصٍ لقوّة اللّفظ. وأمّا المصوّت القصير فلا يكون إلا بتزايد هذه القوّة<sup>(١٨)</sup>.

ورأى النّحاة أنّ هذه الحروف اللّينة التي ترُدُّ مدوداً لا تقبل الحركة بحال، لأنّ سكونها ميّت، أي منتهٍ غير قابلٍ للتّحريك. لكنّ الواو والياء قد تردان متلوّتين بالحركة على نحو الحروف الصّحاح، فتقوى إلى حدٍّ بعيد. أمّا الألف فلا تقبل ذلك، كما تقدّم لدى الخليل الذي رأى أنّها جرّسٌ مدّة بعد فتحة، ولا صرّف لها. وقد تردّ الياء والواو ساكتين بعد حركة الفتح فتقعان موقع الحروف الصّحاح. وتشكّل هذه الحالة، وتلك التي تتحرّك فيها الواو والياء شكلاً من عناصر الكلام يتّصف باللين دون أن يكون عريقاً في المدد. لكنّ الواو والألف والياء - كما أكّد القدامى - فيها روائح الحركة نظراً إلى طولها، ولذلك كانت مانعاً من الإدغام، مثلها ههنا مثل الحرف المتحرّك الذي يمنع الإدغام ما لم يسكن. أمّا حالة اللين التي وصفناها آنفاً، وهي ورود الياء والواو ساكتين بعد فتح، فقد أجازوا الإدغام معها، لأنّ مدّها ليس مانعاً من اتّصالها بما بعدها<sup>(١٩)</sup>. أمّا الألف التي لا تقبل الحركة

(١٨) السابق، ٢/ ١٩٤.

(١٩) الكتاب لسبويه، ٤/ ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٤١-٤٤٢، وإيجاز التعريف لابن مالك، ص ١٧٤،

وكتابنا بحوث في علم أصوات العربيّة وتشكيلها، ص ١٦٧-١٧٢.

على طريقة الحروف الصّحاح، كما هي الحال في الواو والياء، إذ تتلوهما الحركة، فإنّ مدّها قابلٌ للمَطْل، أو للاستئناف إذا وليها ساكن مدغمٌ حشواً، نحو (شابّة)، «فحينئذٍ ما ينهضون بالألف بقوّة الاعتماد عليها فيجعلون طولها ووفاء الصّوت بها عوضاً ممّا كان يجب لالتقاء الساكّنين من تحريكها إذا لم يجدوا عليه تطرّقاً ولا بالاستراحة إليه تعلقاً»<sup>(٢٠)</sup>. فالألف في (شابّة) أوفى صوتاً وأنعم جرساً من أختيها. ويُفهم من كلام ابن جنّي أنّ مطل الحروف اللّينة الممدودة إذا وقعت بعدها الهمزة أو الحرف المشدّد، أو وُقِفَ عليها عند التذكّر، يُفضي إلى أن يصرنَ لَدِنَاتٍ وناعماتٍ ووافياتٍ ومستطيلات<sup>(٢١)</sup>؛ لأنّ المطل يهوّن من التقاء الساكّنين حشواً، ويتيح نُطق الهمزة بالانتقال من الانفتاح التّام إلى الانغلاق التّام كما يبدو.

أمّا ما يتّصل بمكان الحركة من الحرف المتحرّك بها فقد أخذ الكثير من اهتمام ابن جنّي الذي مال إلى رأي سيبويه الذي رأى أنّها تلي الحرف المتحرّك بها، وأنكر رأي شيخه أبي عليّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) الذي نقل عنه أنّه يجعلها مع الحرف لا قبله ولا بعده، وذكر أنّ ناساً يزعمون أنّ الحركة تكون قبل الحرف المُحرّك بها<sup>(٢٢)</sup>. لكنّ ابن جنّي ذكر في كتابه (المحتسب) أنّ الحركة تحدث مع الحرف من غير أن يشير إلى آرائه السّابقة<sup>(٢٣)</sup>. ويبدو أنّ هناك لبساً بين (مكان) الحركة مع الحرف المُحرّك بها من جهة، وبين (أثر) الحركة من جهةٍ أخرى. فمكان الحركة بالنظر إلى

(٢٠) الخصائص ٣/ ١٢٦.

(٢١) السّابق، ٣/ ١٢١-١٣٠.

(٢٢) السّابق، ٢/ ٣٢١ وما يليها، وسرّ الصّناعة، ١/ ٢٨-٣٣.

(٢٣) المحتسب لابن جنّي، ٢/ ١٤٩.

الحرف المتحرّك بها هو التّالي له حتماً، وهذا هو المقصود من كلام سيويه. أمّا أثر الحركة فيمكن أن يمتدّ إلى الساكن بعد المتحرّك، وهو بديهيّ، لأنّ اجتلاب همزة الوصل - مثلاً - المتحرّكة أصلاً كان لإمكان النّطق بالساكن بعدها، فلولا أثرها فيه ما أمكن نُطقه. وكذلك تؤثر الحركة المتضمّنة في المتحرّك فيما يسبقها من سكون، وهو الذي رأيناه في موضوع سابق بخصوص إدراج الساكن إلى المتحرّك بعده<sup>(\*)</sup>. أمّا أثر الحركة في الحرف المتحرّك بها فأوضح ممّا سبق، لأنّها هي التي تبعث فيه قوّة التّحرّك وتشارك في إحداثه ثمّ في وصله بما بعده. ثمّ تستقرّ الحركة بعد ذلك على هيئة (صائت قصير) متّصل بالحرف المتحرّك به اتّصلاً جعلهما لدى القدامى حرفاً واحداً. أمّا إذا مُطلت الحركة فینشأ عنها حرف المدّ، كما بيّنا في مواضع سابقة. ولذلك أرى تصديق الأقوال السّابقة جميعها إذا فصلنا بين مكان الحركة حيث تستقرّ حرفاً، وأثرها في الحرف المتحرّك بها، والذي يسبقها أو الذي يليها، ولا سيّما إذا كانا ساكنين. فمكان الحركة إذن، إذا نظرنا إلى السّلسلة الكلاميّة هو التّالي للحرف الذي تحرّك بها، فهي متعقّبة له. وهناك ما يؤيّد (إحداث) الحركة مع الحرف المتحرّك من غير تقدّم عليه أو تأخّر عنه. ويدلّ هذا على شدّة اتّصال الحركة بالحرف بحيث إنّ أعضاء النّطق - كما يقول الدكتور غانم الحمد - تبدأ بالتّهيؤ للصّوت الثّاني قبل الفراغ من نطق الصّوت الأوّل، وذلك لأنّ عمليّة النّطق الاعتياديّة سريعة جدّاً بحيث لا تدع فرصة لنطق الصّوت مستقلاً، ثمّ البدء بنطق الصّوت الذي يأتي بعده، وذلك لشدّة اتّصال الأصوات المتجاورة. ولولا ذلك التّداخل وشدّة الاتّصال ما حدث تأثر الأصوات بعضها ببعض بحيث

(\*) نُشر في مجلة المجمع (المجلد ٩٢ ج ١).

يؤثر الصوت الثاني في الأوّل<sup>(٢٤)</sup>، كما يؤثر الصوت الأوّل في الثاني بدهاءة. وواضح أنّ هذا الرّأي تفسيرٌ حديثٌ لنصّ قديم، على أنّ يُفهم منه أنّ المقصود هو (أثر) الحركة لا مكانها الذي تقدّم تحديده.

ومن أوضح الأمثلة على ما تقدّم أنّ الحركة في العربيّة تتأثر بالحرف الصّحيح الذي تُنطقُ معه. فالفتحة والضّمة والكسرة تكتسب التّفخيم مع حروف الإطباق، وتكتسب تفخيماً وسطاً مع حروف الاستعلاء الثلاثة (ق، غ، خ)، وتكون مرقّقة مع سائر الحروف. كذلك ميّز القدامى بين ترقيق الرّاء وتّفخيمها وترقيق اللّام وتّفخيمها، نظراً لما تُنطقُ معه من الحركات أو ما يجاورها من حروف الإطباق أو الحركات. وهذا ينفي تماماً مقولة أنّ الحرف يُنطقُ منفرداً ثمّ يُنطقُ بالآخر كذلك من غير تأثيرٍ أو تداخل. أمّا التّقطيع فحالةٌ تخالفُ الوصل ولا يتشكّل منها كلامٌ مفهوم.

على أنّ الدكتور عبد الرّحمن الحاجّ صالح رأى أنّ المقصود من الحركة أمران، هما: الحركة، وصوت الحركة. فالحركة من حيث هي حركة سبب نطقِ الحرفِ والخروجِ أو الانتقالِ إلى موضعِ حرفٍ آخر. أمّا الحركة من حيث هي صوت فهي مصوّت قصير، وهو امتدادٌ للحركة نفسها. ويفرّق الحاجّ صالح بين حركة العضو النّاطق في أيّ حرفٍ من جهة، وبين الحركة التي تباشر الحرف فينطقُ بها ويُدْرَجُ إلى ما بعده من جهةٍ أخرى. فحركة العضو النّاطق في الساكن لا بُدَّ منها لنطقه، وهي تأتي بتأثيرٍ من حركةٍ سابقةٍ له. فإن انتهى النّطقُ وقرّ الهواء قراراً تاماً ولم يضطرب كان الحرف ساكناً، أمّا إذا دخلت الحركة في حرفها المتحرّك بها واضطرب

(٢٤) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد لغانم الحمد، ص ٤٩٤-٤٩٥، والتّصّ الذي علّق

عليه الحمد هو لعبد الوهاب القرطبي (ت ٤٦٢هـ) من كتابه (الموضّح في التّجويد).

الهواء وانفصل عن الحيز، واتّجه إلى موضع حرفٍ تالٍ كان الحرف متحرّكاً. فالحركة المولّدة للتحرّك تختلف عن حركة العضو الناطق، لأنّ الأولى حركة نقلٍ وإطلاق، والثانية حركةٌ في حيزٍ محددٍ لا يتّصل بما بعده إلا بشيءٍ من الإدراج الذي يتكفّل بوصله، كما تكرر ذكره في البحث<sup>(٢٥)</sup>.

أما الحروف المتحرّكة المدرّجة فتتوالى وتتداخل من غير انقطاع، بل تتدفّق كأنّها تيارٌ مستمرّ. فقوّة المتحرّكات أمرٌ لا شكّ فيه، ولذلك عدلّ العربُ عن كثرتها لما فيها من جهدٍ وكلفةٍ، ومالوا إلى إسكان بعضها طلباً للاستراحة ووصولاً إلى التّنوع. وإذا نظرنا إلى علاقة الحركات بحروف اللين لا اشتراكهما في الجوهر التصويّتي فإننا نلاحظ أنّ حالات الإعلال تسبّبها الحركات المتتالية، أو الحركات المتباينة، وكلّ هذا مدرّوسٌ بالتفصيل في علم الصّرف عندنا. والخلاصة أنّ تحرّك حرف اللين محفوفٌ بالاستكراه غالباً، لأنّ الياء والواو يعدّ كلّ منهما من جنس الحركات، بل إنّ الياء تُحسبُ كسرتين والواو تُحسبُ ضمّتين، ثمّ إذا جاءت الحركة تكاثرت الحركات أو استثقلت فاتّجهت السّليقة اللّغويّة إلى إحداث سكونٍ هو في الحقيقة حرف مدٍّ ولين (أي صائت طويل)<sup>(٢٦)</sup>. ويتجلّى ذلك في أمثلة قلب الواو والياء ألفاً، كما يتجلّى في إسكان الياء والواو إذا وقّعتا طرفاً، وفي قلب الواو المتطرّفة بعد كسر ياءٍ، وقلب الياء المتطرّفة واواً بعد ضمّ، وفي قلب الواو الساكنة بعد كسر ياءٍ، أو العكس، أي قلب الياء الساكنة بعد ضمّ واواً. وتُفضي كلّ هذه الحالات إلى الوصول إلى الحالة المستحبّة في نطق حرف المدّ متّصلاً بحركته المناسبة المتقدّمة عليه، أي الألف المسبوقة بفتح

(٢٥) بحوث ودراسات في اللسانيات العربيّة للحاجّ صالح، ٢/ ١٨٠-١٨٥ بتصرّف.

(٢٦) سرّ الصّناعة، ١/ ٢٢، والممتع، ٢/ ٤٣٨.

والواو المسبوقة بضمّ والياء المسبوقة بكسر<sup>(٢٧)</sup>. ولذلك أرى أنّ الحالة الاعتلائية الصّرف للياء والواو هي الأصل، أمّا الحالة الأخرى التي تتحرّك فيها الياء والواو فالغالب أنّها غير ثابتة ومستكرهة إذا تجاوزت مع حركاتٍ أخرى، أو ظهر ثقلٌ حين إدراجها.

وتتعرّض الحركات نفسها إلى التّغيير من جهة (المدى)، أي الطّول، أو من جهة العنصر التّصويّتيّ فيها. فابن جنّي يرى أنّ العرب تصرّفوا في الحركات فاختلسوها اختلاسا، وأخفّوها فلم يميكنوها ولم يُشبعوها. «ألا ترى إلى مصارفهم أنفسهم في الحركة على قلّتها ولطّفها حتّى يُخرجها تارةً مختلّسة غير مشبعةٍ وأخرى مُشَمّةً للعين لا للأذن... وقد أفضى بهم ذلك إلى أن أضعفوها واختلسوها ثمّ تجاوزوا ذلك إلى أن انتهكوا حرمتها فحذفوها»<sup>(٢٨)</sup>. وذكر ابن جنّي كما تقدّمت الإشارة أنواعاً من الحركات التي دخلها شيءٌ من المزج، كالضمّة المُشَمّة كسراً مراعاةً لكسرٍ بعدها، والكسرة المُشَمّة ضمّاً للدلالة على أصل البناء<sup>(٢٩)</sup>. ويُعدّ من هذا الباب إمالة الفتحة باتجاه الكسرة، ونحو ذلك من صورٍ سياقية.

ومن حديث التّصرّف بالحركات اختلاسا وإخفاء ورؤماً وإشراباً أنّ ابن جنّي وصف صورةً من إشمام الساكن حركةً ضعيفةً هي دون روم الحركة،

(٢٧) شرح الشّافية لليزدي، ٨٢٨/٢، والحاشية رقم (١) منه، ٨٢٩/٢ والحاشية رقم (١) منه أيضاً. ويرى اليزدي أنّ علّة القلب التّحرّك والانفتاح، أمّا ما يخالف ذلك فأغلبه شاذّ يتّبع فيه بالسماع. انظر: ٨٣٤/٢. وكذلك تؤدّي حالات نقل الحركة إلى الحالة الاعتلائية المستحبة، نحو (يَقُول) و(اسْتَقْوَم) و(مَقْوُول) التي تُصبح (يَقُول) و(استقامة) و(مَقُول).

(٢٨) الخصائص ١/٧٢-٧٣، ٧٥، ٧٨.

(٢٩) السّابق، ٣/١٢١.

والحرف الذي هي فيه ساكنٌ أو كالسّاكن، وأنها أقلُّ في النسبة والزّنة من الحركة المُخففة في همزة بينَ وبينَ وغيرها<sup>(٣٠)</sup>. ويدلُّ هذا - وهو غيَضٌ من فيضٍ - على أن القدامى درسوا الحركات دراسةً قلَّ نظيرُها في علوم اللُّغات الأخرى. ولذلك يبدو غريباً أن يذهب (كانتينو) إلى القول: «وقد اكتفى النُّحاة العرب بملاحظة طروء الظواهر التّعامليّة على الحركات ولم ينظّموا تلك الظواهر في نظريّة عامّة شبيهة بنظريّتهم في الإدغام المتعلّق بالحروف»<sup>(٣١)</sup>. والحقُّ أنّ كلّ تغيّرٍ ملحوظٍ وُصِفَ في علم الصّرف عندنا كان يُعوّل على الحركة أو السّكون، سواء أكان التّغيّر بالإدغام أم بالإبدال أو بالإعلال، أو غير ذلك كالوقف والابتداء والحذف.

والخلاصة أنّ الحركات مهما تعدّدت صورُها النّطقيّة في السّيقات المختلفة تُردُّ إلى أصولها الثلاثة، وهي ثابتةٌ في الكلام العربيّ بعددها وصفاتها، وإليها ترجع خصائص الكلام العربيّ المبنيّ على توالي المتحرّك والسّاكن، وهو ما بُني عليه العروض مستخلصاً من كلام العرب. ولذلك صار معياراً لدى النُّحاة في ضبط حالاتٍ كثيرةٍ تتّصل بالسّكون أو تتكئ على مصطلحات العروض كالأسباب والأوتاد<sup>(٣٢)</sup>. «فهذه الحركات القليلة العدد ظاهرةٌ بارزةٌ تستحقّ النّظر والتأمّل إذا قيست بما يُناظرها في اللّغات الأخرى... إذ تفوقُها وتمتاز منها في بعض الوجوه»<sup>(٣٣)</sup>. على أنّ هناك آراءً قديمةً ذهبت إلى معالجةٍ غريبةٍ عن اللّغة عرضت لمفهوم الحرف والحركة

(٣٠) سرّ الصّناعة، ١/ ٥٩.

(٣١) دروس في علم أصوات العربية لجان كانتينو، ترجمة صالح القرماضي، ص ١٤٩.

(٣٢) انظر مثلاً: شرح الشّافية للخضر اليزدي، ٢/ ٧٧٤-٧٧٥، إضافة إلى ما تقدّم من أمثلة لدى ابن جنّي.

(٣٣) دراسات في علم اللّغة، لكمال بشر، دار غريب بالقاهرة، ١٩٩٨م، ص ١٩٩-٢٠٠.

من جهة الجسم والعرض ونحو ذلك من مصطلحات المنطق التي لا يُعوَّل عليها في الدرس اللغوي<sup>(٣٤)</sup>. وينتهي مكِّي القيسي (ت ٤٣٧هـ) إلى أن الساكن يحتاج إلى حركة، والحركة لا توجد إلا مع الحرف (أي الصحيح)، ومن حيث المرتبة لا يتقدم أحدهما الآخر، وبالحركات واختلافها تُفهم المعاني المنوطة بالكلام<sup>(٣٥)</sup>.

### ٢ - خصائص التلُّفُظ :

ذكرنا فيما تقدّم أن النّحاة القدامى درسوا الظواهر التشكيلية للأصوات لرصد التغيُّر الطارئ أصلاً، واستخلاص طرقه، وبيان أحكامه. لكن ذلك كان مترافقاً مع بيان خصائص كلام العرب ومذاهبهم في الاستخفاف ونبذ الاستثقال ونحو ذلك ممّا يُدعى بقواعد التلُّفُظ. وهي في الحقيقة خصائص الذوق العربي الذي يتّجه نحو كراهية توالي الأضداد، وكراهية توالي الأمثال. وقد بين الدكتور تمام حسان أن الظواهر التشكيلية التي دعاها بالظواهر السياقية يُمكن أن ترجع إلى هذا الاتجاه. وعلى هذا الأساس رأى أن ظواهر التلُّفُظ بالتّلفُظ إلى المخارج، والوقف، والمناسبة، والإعلال، والإبدال، تُردُّ إلى كراهية توالي الأضداد. أمّا ظواهر الإدغام، والتخلُّص من التقاء الساكنين، والحذف، ونحو ذلك، فيمكن أن تُردَّ إلى كراهية توالي الأمثال. وينتهي الدكتور حسان إلى أن النّظام اللُّغوي والاستعمال السياقي يحصران على التّخالف، ويكرهان التّنافر والتّمائل<sup>(٣٦)</sup>.

(٣٤) انظر مثلاً على ذلك كلام مكِّي القيسي في كتابه: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، ص ٧٨.

(٣٥) السابق، ص ٨٠.

(٣٦) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٦٣-٢٦٤.

وهذا استنتاجٌ جيّدٌ في عمومهِ، غير أنّ بعض الظواهر التي أوردها الدكتور حسان لها أكثر من سببٍ يُفضي إلى إدراجها في كراهية الأضداد وكراهية الأمثال معاً، كالإعلال مثلاً. فالتناظر بين الواو والياء يؤدي إلى قلب إحداهما إلى الأخرى، وكثرة الأمثال المتوالية من الحركات وحروف اللين تُفضي إلى قلب الواو أو الياء ألفاً لكثرة المتحرّكات. وأظنّ أنّ هذا الموضوع ما يزال بحاجة إلى درسٍ تفصيليٍّ تُجمَعُ له بدايةً آراءُ القدامى وملحوظاتهم الجمة، ولا سيّما ما يتعلّق بالتلفظ الذي لا نجد له ظاهرةً خاصّةً به كالظواهر الأخرى التي عُني بها القدامى عنايةً بالغةً كالإدغام والإعلال. على أنّ أقرب الظواهر التي درسها هؤلاء إلى خصائص التلّفظ هي الابتداء والوقف والتخلّص من التقاء الساكنين. ومن حديث هذه الخصائص أنّ الخليل بن أحمد لاحظ أنّ اللسان لا ينطلق بالساكن من الحروف فيحتاج إلى ألف الوصل. وإنّما أُدخلت هذه الألفات في الأفعال وأمثالها من الكلام (اقشعرّ، اسحنكك...) لتكون الألف عماداً وسلماً للسان إلى حرف البناء. إلا أنّ (دحرج... ونحوه) لم يُحتجّ فيهنّ إلى الألف لتكون السّلم. ولذلك لم يحتسب الخليل هذه الألف وعدّها فقط، فنحو (اقشعرّ، واسحنكك...) مبنيٌّ على خمسة أحرف<sup>(٣٧)</sup>. أمّا سيبويه فقد خصّ هذه الألف بباب مستقلّ شرح فيه ما تقدّم لدى الخليل<sup>(٣٨)</sup>. وعلى هذا النحو علّج ابن جنّي مسألة الابتداء، إذ لا بُدّ من أن يكون الحرف الأوّل متحرّكاً، فإن لم يكن كان لا بُدّ من الإتيان بهمزةً يُتبلّغ بها في حال الابتداء، ثم يسقطها الإدراج الذي عليه مدار الكلام ومتصرّفه. وأكّد ابن جنّي أنّ

(٣٧) كتاب العين للخليل، ١/٤٨-٤٩.

(٣٨) الكتاب لسيبويه، ٤/١٤٤-١٥٢.

الابتداء بالسّاكن ليس في هذه اللّغة العربيّة<sup>(٣٩)</sup>.

وينقل ابن جنّي عن شيخه أبي عليّ الفارسيّ أنّه لم يكن مستوحشاً من الابتداء بالسّاكن في كلام العجم، لكنّه لم يصرّح بإجازته، غير أنّه لم يتشدّد فيه تشدّدّه في إفساد إجازة ابتداء العرب بالسّاكن. ويلاحظ ابن جنّي أنّ بعض الفرس وغيرهم من العجم ينطقون بما لا يبلغ السّكون، وبحركة جدّ مضعّفة حتّى إنّها ليخفى حالها عليه<sup>(٤٠)</sup>. وعلى هذا النّحو فهم الأسترابادي من كلام ابن جنّي أنّ الابتداء بالسّاكن متعسر لا متعذر. لكنّه بيّن أنّ ما يُظنُّ أنّه ابتداء بالسّاكن لا يتوصّل إليه إلاّ بحركة هي في غاية الخفاء حتّى كأنّها من جملة حديث النّفس فلا يُدرِكها السّامع. ولذلك الظّاهر أنّ الابتداء بالسّاكن على حقيقته مستحيل، ولا بدّ من الابتداء بمتحرّك، فما ظنُّ أنّه ابتداءً بالسّاكن في نحو (سّطام وشتاب) كان معتمداً قبل السّاكن على حرفٍ قريبٍ من الهمزة مكسور، كما يحسُّ في نحو (عمرو) وقفاً بتحريك السّاكن الأوّل بكسرة خفيّة، وللطّف الاعتماد لا يتبيّن. ويرى الأسترابادي - وهو من أصحاب الآراء الفدّة - أنّ هذا النّحو من التّوصّل إلى التّطوق بالسّاكن باجتلاب حركة خفيّة يُمكن أن يلاحظ في السّاكن في أوّل الكلمة أو في آخرها أو في وسطها، لأنّه من طبيعة النّفس وسجّيّتها إذا خليّتها وشأنها<sup>(٤١)</sup>. ولذلك تقرّر لدى القدامى أنّ الابتداء بالسّاكن على حقيقة السّكون محال، أمّا ما يُظنُّ - كما تقدّم - أنّه من هذا النّحو فليس على حقيقته لوجود شيءٍ يُشبهُ همزة الوصل يتوصّلُ بنطقه مهما كان خفياً. ومن هنا يأتي الاستثقال

(٣٩) الخصائص ١/٦٠، ٧١. وكتاب المنصف شرح تصريف المازني لابن جنّي، ١/٥٣.

(٤٠) الخصائص ١/٩١-٩٢.

(٤١) شرح الشافية للأسترابادي، ٢/٢١١، ٢٥١.

الملحوظ في نطق الأعاجم. فالابتداء بالمتحرك أو اجتلاب همزة الوصل المتحركة قبل الساكن هو من صميم خصائص العربية. «ولمّا كان كلام العرب أشرف اللغات وخير الألسنة ناسب أن يكون مشتملاً على التناسب التام واللطافة الكاملة، ومن جملة ذلك ألا يكون ابتداء الكلام إلا بمتحرك، فإنّ الابتداء بالساكن متعذر أو متعسرٌ محتوٍ على بشاعة»<sup>(٤٢)</sup>.

لكنّ هذه الهمزة التي يقع الابتداء بها دون غيرها قابلةٌ للحذف إذا وقعت في درج الكلام، «فإثباتها في الدرّج خروجٌ عن كلام العرب ولحنٌ فاحش... فإذا كان وصل الكلام أعني بكون الساكن أوّله مسبوقةً بكلمة ما كان الإتيان بالهمزة زيادةً بلا فائدة، فيكون لحناً»<sup>(٤٣)</sup>. وهذا من مقتضى الوصل كما بيّنا في مواضع سابقة، لأنّ الإدراج يمنع التوقف، فيوصل آخر الكلمة بأوّل ما يليها، فإن كان مسبوقةً بهمزة الوصل سقطت إذا تقدّمتها متحرك، أمّا إذا سبقها ساكن فلا بدّ من تحريكه ليُوصل بما بعدها بعد حذفها كذلك. أمّا سبب عدم النطق بالساكن ابتداءً فهو أنّ الحرف الساكن يحصل بحبس الهواء والعضو جزئياً أو كلياً في حيزٍ معيّن، ولذلك اقتضى أن تكون قبله حركةٌ لحرفٍ سابقٍ تمكّن من الوصول إلى النطق بالساكن، فيتهدّأ العضو للنطق معتمداً على أثر الحركة السابقة، وهذا ما أثبتته الدراسات المخبرية الحديثة. أمّا تعذر الابتداء بحركةٍ صرفٍ، فلأنّ المصوّت يحدث باهتزاز الوترين الصوتيين، وهذا يقتضي أن يبدأ بإغلاقهما. وكذلك لا يُوقَفُ على الحركة، لأنّ الأعضاء الناطقة تنهدّأ في أثناء الحركة للنطق بحرفٍ آخر، وهذا عين الإدراج<sup>(٤٤)</sup>.

(٤٢) شرح الشافية للخضر اليزدي، ١/ ٤٩٧.

(٤٣) السابق، ١/ ٥٠١-٥٠٣.

(٤٤) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية للدكتور الحاج صالح، ٢/ ١٨٠، ١٩٥.

ويلخص سيبويه ما يتصل بلفظ الحرف الواحد ابتداءً نقلاً عن شيخه الخليل الذي قرّر أنّه لا يُلَفَّظُ بحرف، فإن كان متحرّكاً ألحقت به ألفاً أو هاءً، فتقول: (كَهْ و بَهْ أو كا و با)، فهذه طريقة كلِّ حرفٍ كان متحرّكاً وأريد نطقه منفرداً. فإن وصلت قُلْتَ: (كْ و بَ فاعلم يا فتى، كما قالوا: ع يا فتى). أمّا التَّلَفُّظُ بالحرف الساكن منفرداً فلا يمكن إلا إذا أُتِيَ بالألف موصولة، فقلت: (ابْ و اذْ و ايْ)، وهذا شأن النُّطْقِ بالسَّاكِنِ في أوّل الكلمة، إذ لا تصلُّ إلى اللَّفْظِ به إلا بعد هذه الألف، نحو (اضرب و اسم، و ابن) (٤٥). أمّا في الدَّرَجِ فلا بُدَّ من أن يكون المتحرّك متلوّاً بمتحرّك مثله أو بساكن، فيحدث الوصلُ الذي هو الأساس الذي يُحْتَكَمُ إليه في التَّشْكِيلِ الصَّوْتِي.

أمّا الوقفُ فهو قطعٌ وسكوتٌ على آخر الكلمة، ويكون بالإسكان المجرّد، أي بالإسكان المحض بلا رَوْمٍ ولا إِشْمَامٍ ولا تَضْعِيفٍ، وهو الأكثر في كلامهم. والكلمة في الوقف أخفُّ منها في الوصل، لأنّ الوقف للاستراحة، ومحلّ التَّخْفِيفِ الأواخر. ولأنّ الوقف يكون على الحرف الأخير، أي لام الكلمة، اهتمّوا به، لأنه آخر حروف الأصل. أمّا عين الكلمة فأقلُّ تأثراً بما يحدث من تغيير في الكلمة، وكان لذلك إعلالُ الآخرِ أولى، بل ذهبوا إلى أنّ لام الكلمة هي (محلّ) التَّغْيِيرِ لتأخُّرها وضعفها. ولأنّ الطَّرْفِ أو لام الكلمة مورد للحركات اعتدّ عريقاً في الحركة. وقد تقدّم في هذا البحث أنّ الوقف يعطي الحرف الموقوف عليه صفاته الجرسية تامّةً لعدم إدراجه إلى ما بعده، ولذلك صار بما توفّر له من التَّفَخُّ أو القلقله كأنه محرّك، وهو في ميزان العروض ساكن. وإذا استثنينا حالة الوقف بالتَّضْعِيفِ، لأنها أقلُّ استعمالاً وأكثر كلفةً في النُّطْقِ، فإنّ حالة نقل الحركة

إلى ما سبقها إن كان ساكناً تبدو مسوَّغة، لأنها تؤدِّي إلى الفرار من الساكّنين، وتحفظ الحركة الإعرابية التي يُضنُّ بها غالباً<sup>(٤٦)</sup>. ورأى بعض النحاة أنّ الوقف على المتحرّك ممكنٌ لكنّه مستثقل<sup>(٤٧)</sup>. وتؤكد الدراسات الحديثة أنّ الساكن في كلّ اللغات لا يُبتدأ به، ولا بُدَّ من حرف متحرّكٍ يأتي قبله، كما أنّ الوقف لا يقع إلاّ عليه، لأنّ الوقف انقطاع الكلام. ويُمكن أن تدرس جميع الظواهر الصّوتيّة باللّجوء إليهما<sup>(٤٨)</sup>. ويذكر في هذا الصّدد أنّ الباحثين المختصّين بالصّوتيات التجريبيّة اختبروا الساكن والمتحرّك وما يبدو من حالات التقاء الساكّنين حشواً، وانتَهَوْا إلى أنّ مفهوم المتحرّك والساكن الذي انطلق منه التحليل التشكيليّ للغة العربيّة صار واضحاً لديهم. على أنّ أساس ذلك مستقى من محاضرات اللّسانيّ (دوسوسير) الذي لاحظ أنّ هناك نوعين من النطق، هما المنغلق، والمنفتح؛ ويقابلان الساكن، أي الصّحيح الذي لا تتلوه حركة، والمتحرّك الذي يتشكّل من ساكن مع حركة. وحاولَ (دوسوسير) - كما يقول الدكتور الحاجّ صالح - أن يفسّر أيضاً تعاقب الحروف في مدرج الكلام بناءً على ما تقدّم<sup>(٤٩)</sup>.

(٤٦) الخصائص ١/ ٨٤، والممتع لابن عصفور، ١/ ٣٣٩، ٣٤٣، ٣٤٤، ٢/ ٤٤٨، ٤٦٦ - ٤٦٧، ٤٩٨، ٥٤٢-٥٤٣، ٥٤٦-٥٤٧، وإيجاز التعريف لابن مالك، ص ٦٤، ٧٢، ٨٧، ٨٩، ١٣١، ١٣٦، وشرح الشافية للأستراباذي، ٢/ ٢٢٩-٢٣٠، ٢٧١-٢٧٤، ٣١١، ٣١٥، ٣٢١، ٣/ ٦٨، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٩، ١٨٢، وهناك مواضع كثيرة جدّاً ذكّر فيها أنّ الطرف هو محلّ التغيّر. وانظر: شرح الشافية للخضر اليزدي، ١/ ٥١٣، ٢/ ٧٨٥، ٧٩٢، ٨٣٥-٨٣٧، ٨٥٩، ٩٠٠، ٩٠٢-٩٠٥، ٩٣١.

(٤٧) شرح الشافية للأستراباذي، ٢/ ٢٥١، وشرح الشافية للخضر اليزدي، ١/ ٥٣٨.

(٤٨) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية للحاجّ صالح، ٢/ ١٨٨، ١٩٨، وانظر للتوسّع في موضوع الوقف كتاب الوقف في العربيّة في ضوء اللسانيّات، للدكتور عبد البديع النيرباني.

(٤٩) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية للحاجّ صالح، ٢/ ١٩٢، ١٩٣، وقارن بمحاضرات في الألسنيّة العامّة لدوسوسير، ص ٧١-٧٨.

وقد يتسبب الوقف بالتقاء الساكنين إذا كان ما قبل الآخر ساكناً صحيحاً، ولكن لا عبرة بهذا الالتقاء، لأن حالة الوقف طارئة. وقد وقفنا على أمثلة من هذا النحو ورأينا أن هناك طرقاً تؤدي إلى التخفيف من هذه الحالة خاصة. أما التقاء الساكنين بين كلمتين فالتخلص منه أسهل، ويكون باجتلاب حركة يغلب أن تكون الكسرة، وقد تكون غيرها. وهذا التخلص يفضي إلى إدراج الأنساق ووصل الكلمات بعضها ببعض. وقد يكون الإبدال طريقاً إلى التخلص من التقاء الساكنين، نحو (شأبة) و(ولا الضالين). وقد وصفه الخضر اليزدي (كان حياً سنة ٧٢٠هـ) بأنه مبالغة في الهرب من الساكنين<sup>(٥٠)</sup>. وقد تفضي حالات الالتقاء بين كلمتين إلى حذف الساكن الأول، وهو حرف مد لفظاً، وإبقائه خطأً، نحو (خافا الله)، و(خافوا الله)، و(خافي الله)<sup>(٥١)</sup>. وهذا ما يحقق الإدراج تماماً. وقد يلتقي الساكنان حشواً، أي من غير أن يكون الثاني موقوفاً عليه. من ذلك امتناع التقاء الواوين والتقاء الألفين، فلا بُد من النقل والحذف، أو القلب وحده. وإذا تقدمت الألف على الواو فالتقاؤهما جائز؛ لأن مد الألف يهون من ذلك. ويلاحظ ابن جنّي أن العرب قد تتخطى ما هو سائغ عزوفاً عنه وتحامياً لتجشّم الكلفة فيه، ونحو ذلك مما يوجب القياس<sup>(٥٢)</sup>. ويطول بنا المقام جداً لو

(٥٠) شرح الشافية للخضر اليزدي، ٤٩٥/١، ويشار هنا إلى أن قلب الألف همزة أريد به البيان، لأن الألف خفيفة - كما يقول الخضر اليزدي - والهمزة قريبة من الألف فقلبت الألف إيّاها. وقال سيبويه: هو لقرب الألف من الهمزة، وقد سمعناهم يقولون: هو يضربها، فيهمز كل ألف في الوقف. وعن الخليل: هذه حبالاً ورأيت حبالاً. انظر: اليزدي، ٥٢٧/١. ونسب ابن جنّي في (المحتسب) قراءة «ولا الضالين» إلى أيوب السخيتاني الذي قال: إن هذه الهمزة بدل من المدّة لالتقاء الساكنين. انظر: المحتسب، ٤٦/١.

(٥١) شرح الشافية للأسترابادي، ٢/٢١٣.

(٥٢) الخصائص ٢/٤٩٣-٤٩٧.

أنا تتبعنا الحالات التي لاحظها القدامى من هذا النحو، لكن ما يُستخلص من ذلك عامّة هو النّفور من الثقل وتحقيق الوصل، لأنّ مدار الكلام عليه، سواء أكان ذلك باجتلاب الحركة أم بالحذف أو النقل أو الإبدال أو المطل أو الإشمام باحتساب حركةٍ مختلصة. فلا بدّ إذن من التحريك الذي تولّده السّجّية، كما قال الأسترابادي<sup>(٥٣)</sup>؛ أو الميل لما في الحرف الموقوف عليه من روائح الحركة كالنفخ والقلقلة.

لكنّ أهمّ شيءٍ من هذا النحو هو أنّ النّحاة القدامى أقرّوا بأنّ المدّ في حرف المدّ قائم مقام الحركة، ويدلّ هذا على الفرق بين الساكن الصحيح، والساكن المعتلّ، أي حرف المدّ. ولذلك عدّ المدّ كالمتحرّك في جواز الإدغام إذا تقدّم المثل الأول، نحو (إنّ المال لك، ويظلموني)، وكذلك إذا كان الحرف حرف لين، نحو (ثوب بكر، وجيب بشير). وإنّما جاز هذا الاجتماع لما في الساكن الأوّل من استمرار الصّوت - كما يقول الخضر اليزدي - وحصول الخفّة في الإدغام؛ لأنّ اللسان يندفع بالمثلين في الإدغام دفعة واحدة<sup>(٥٤)</sup>، أو لما في الحرف المشدّد من التّشبّث بالحركة<sup>(٥٥)</sup>. وكذلك سوى القدامى بين إدغام المتحرّك وإدغام الممدود خاصّة، إذ لا بدّ من زوال الحركة أو المدّ توصلاً إلى إدغام المتّصل، فلا يجوز الإدغام في نحو (يعطي ياسر، ويغزو واقد)، لأنّ المدّ الذي في حرف المدّ قائم مقام الحركة. ومن هذا النحو أيضاً جاز التّقاء الساكنين إذا كان أولهما ممدوداً باطراد في نحو (دابة)، وبغير

(٥٣) شرح الشافية للأسترابادي، ٢/ ٢١٠-٢١١. وهناك مسائل كثيرة من هذا النحو تُطلب

من كتب الصّرف ولا سيّما من شروح الشافية.

(٥٤) شرح الشافية للخضر اليزدي، ١/ ٤٧٢، ٢/ ٨٤٢ الحاشية رقم (٣).

(٥٥) الممتع لابن عصفور، ٢/ ٦٥١.

أطرادٍ في نحو (التَّقْتُ حَلَقَتَا الْبَطَانِ)، و(اضْرِبْنَا زَيْدًا)<sup>(٥٦)</sup>. فالسَّاكن الثَّانِي الْمُدْرَجُ إِلَى الْمُتَحَرِّكِ فِي الْإِدْغَامِ لَهُ حَكْمُ الْمُتَحَرِّكِ لِشِدَّةِ التَّصَاقِهِ بِهِ، فَإِنَّ اللِّسَانَ يَرْتَفِعُ بِالْمَدْغَمِ وَالْمَدْغَمُ فِيهِ ارْتِفَاعَةٌ وَاحِدَةٌ، فَيَصِيرَانِ كَأَنَّهُمَا حَرْفٌ وَاحِدٌ<sup>(٥٧)</sup>. وللمدغم من الحروف أهميّة لدى النّحاة، لأنّه تغيّرٌ لحالة التّضعيف (أو التّكرير) المستثقله لكثرة مواقع اجتماع المثّلين، ولأنّ الحاجة تدعو إليه في جميع الحروف إلّا الألف، ولأنّ التّغيير اللازم مع الإدغام أقلّ من التّغيير اللازم مع الإعلال؛ إذ لا يعرض للمدغم ما يُوجب حذفه، بل إنّه يقوّي ما يدخل فيه وإن كان معتلاً<sup>(٥٨)</sup>. فالتّغيير المطلوب للتّخلص من هذه الحالة هو إشباع مدّ الألف، لأنّ إشباع مدّها يصير كالحركة فيها، أمّا المدغم فلا يعتريه أيّ تغيير. ويشبه ذلك ما كان السَّاكن الثَّانِي فِيهِ نُونًا، فَالنُّونُ - كَمَا يَقُولُ ابْنُ جَنِّي - حَرْفٌ خَفِيٌّ، فَجَرَتْ لِدَلِّكَ نَحْوًا مِنَ الْحَرْفِ الْمَدْغَمِ، مِثْلَهَا مِثْلُ الْيَاءِ الْمُتَحَرِّكِ بَعْدَ الْأَلْفِ، فَتَحْتَاجُ إِلَى فَضْلِ اعْتِمَادٍ وَإِبَانَةٍ. وَكَذَلِكَ الشَّانُ فِي قَوْلِهِمْ: (التَّقْتُ حَلَقَتَا الْبَطَانِ)، يَأْتِيَاتُ الْأَلْفُ سَاكِنَةً فِي اللَّفْظِ قَبْلَ اللَّامِ، وَكَأَنَّ ذَلِكَ إِتْمَا جَازَ لِمُضَارَعَةِ اللَّامِ النَّوْنِ، أَلَا تَرَى أَنَّ فِي مَقْطَعِ اللَّامِ غِنَّةً كَالنُّونِ، وَهِيَ أَيْضًا تَقْتَرِبُ مِنَ الْيَاءِ حَتَّى يَجْعَلُهَا بَعْضُهُمْ فِي اللَّفْظِ يَاءً، فَحَمَلَتْ اللَّامُ فِي هَذَا عَلَى النَّوْنِ<sup>(٥٩)</sup>.

(٥٦) إيجاز التعريف بعلم التصريف لابن مالك، ص ١٧٤. وقولهم: (التَّقْتُ حَلَقَتَا الْبَطَانِ) مَثَلٌ يُضْرَبُ لِلأَمْرِ إِذَا اشْتَدَّ وَبَلَغَ غَايَتَهُ. وَالْبَطَانُ: الْحَزَامُ الَّذِي يَكُونُ تَحْتَ بَطْنِ الْبَعِيرِ، وَفِيهِ حَلَقَتَانِ، مَتَى التَّقْتُ فَقَدْ بَلَغَ الشَّدَّ غَايَتَهُ. انظر: شرح الشَّافِيَةِ لِلخَضِرِ الْيَزِيدِيِّ، ٤٧٥/١.

(٥٧) شرح الشَّافِيَةِ لِلأَسْتِرَابَادِيِّ، ٢/٢١٢.

(٥٨) الممتع لابن عصفور، ٢/٦٥٠، وإيجاز التعريف بعلم التصريف لابن مالك، ص ١٨٣-١٨٤، وشرح الشَّافِيَةِ لِلأَسْتِرَابَادِيِّ، ٣/١٤٣، ١٩٢.

(٥٩) الخصائص ١/٩٢-٩٣.

وللتّون خاصّة من القرب والمشابهة والمضارعة لحروف اللّين ما قد شاع وذاع - كما يقول ابن جنّي - فالنون حرفٌ من حروف الزّيادة أغن، فألحقَ بالحروف اللّينة الزّائدة، وحملت التّون على الواو والألف في أمثلة كثيرة. وإنّما يقوى شبهها بها إذا كانت غنّاء، وإنّما تكون كذلك إذا وقعت قبل حروف الفم. فإذا وقع بعدها حرفٌ حلقيٌّ سقطت غنّتها، وإذا سقطت غنّتها زال شبهها بحرفي المدّ: الواو والألف، وكذلك إن كانت مدغمة، لأنّ إدغامها يخرجها من مشابهة الألف، إذ تصير إلى لفظ المتحرّكة بعدها في الإدغام<sup>(٦٠)</sup>. ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ الحروف المتوسطة (ل، ن، ر، م) تتّصف بصفاتٍ خاصّة تجعلها سهلة التّطق، لأنّ درجات الانفتاح الفمويّ معها واسعة، فيجري فيها الهواء على نحو حروف المدّ. وقد سبق للخليل أن أشار إلى عددٍ من هذه الحروف وغيرها، ودعاها بحروف الذّلاقة (ل، ن، ر، ف، ب، م)، ولاحظ سهولة نطقها وذلاقتها وكثرتها في الأبنية، ممّا أثبتته الدّراسات الحاسوبية الحديثة<sup>(٦١)</sup>. وكذلك يشار إلى أنّ الفارابي ذكر بعض هذه الحروف وعزا لها امتداداً، فاللام تمتدّ وإن لم يسلك الهواء في مقعر الأنف، والميم والتّون لا يمتدّان إلّا أن يسلك الهواء في الأنف، وهما أغنان. ويقول: إنّ هذه الحروف الثلاثة الممتدّة لا يعرى منها لسانٌ أصلاً<sup>(٦٢)</sup>.

ويفضي هذا الاستخلاص المطوّل إلى أمرين، أولهما أنّه لا بُدّ من الإتيان بحركةٍ تتقدّم الساكن الواقع أولاً، أيّاً كانت هذه الحركة، وبدونها يغدو التّطق أشبه بالمستحيل. وثانيهما أنّ التقاء الساكنين الصّحيحين لا

(٦٠) السابق، ١/ ٣٦٣-٣٦٥.

(٦١) مبادئ اللّسانيات، ص ١٢٨-١٣٠.

(٦٢) بحوث في علم أصوات العربيّة وتشكيلها، ص ٩٩.

يستقيم إلا بوجود إثارة من الحركة المجاورة، سواء أحسن بها الناطق والسماع أم لا. وتشبه هذه الحالة ما ندعوه باختلاس الحركة، أي تقصيرها وإخفائها وهي موجودة على ضعفها ونقصها. ويبدو أن وجود الحروف الممتدة في درج الكلام يساعد على إخراج الحروف وإن خلت من الحركة لتساع مجرى الهواء معها، وهذا ما لاحظته الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح من خلال تحليله للتجارب المخبرية الحديثة. أما وجود النون الساكنة خاصة فيغني عن الحركة لما فيها من تيار الهواء، وإن لم يكن مجهوراً كحروف المد<sup>(٦٣)</sup>. ويؤكد هذا أن ما أسفرت عنه التجارب الحديثة لا يؤيد مبادئ التشكيل الصوتي التي أذاعتها اللسانيات معتمدة على الإرث اليوناني، بل يكاد يثبت تماماً ما وصفه أجدادنا في هذا المجال، وما استخلصوه من خصائص كلام العرب. ويتفق هذا مع استنباطهم للعروض بوصفه القوالب النغمية للشعر انطلاقاً من مفهوم المتحرك والساكن. على أن كثيراً مما ذهب إليه قدامى النحاة ما يزال محتاجاً إلى جمع ودراسة وتحليل يستعان له بما جد من تقانة اللغة في هذا العصر من غير إهدار لقيم الأصالة التي تمتاز بها علوم اللغة عندنا، أو تشكيك بأهميتها وحاجتنا إليها في حياتنا العلمية والتعليمية المتجددة.

\* \* \*

(٦٣) بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، ٢/ ١٨٩-١٩٨. والكلام على تحليل اللغات الأجنبية التي تبين أن النون فيها تساعد على الإدراج، وتقوم مقام الحركة.

## المصادر والمراجع

- الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط. رابعة، ١٩٧١م (ط. أولى ١٩٤٧م).
- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق حسن أحمد العثمان، المكتبة المكيّة ومؤسسة الرّيان، مكّة المكرّمة وبيروت، ط. أولى ٢٠٠٤م.
- الإيضاح في علل النّحو للزّجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط. رابعة ١٩٨٢م.
- بحوث في علم أصوات العربية وتشكيلها لأحمد محمّد قدّور، دار نينوى، دمشق، ط. أولى ٢٠١٧م.
- بحوث ودراسات في اللّسانيات العربية لعبد الرحمن الحاج صالح، المجمع الجزائري للغة العربيّة، الجزائر ٢٠٠٧م.
- «التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب لابن جنّي، لهنري فليش»، تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المجلد (٢٣)، لعام ١٩٦٨م.
- تهذيب اللغة للأزهري، الجزء الأوّل، حقّقه وقدم له عبد السلام محمّد هارون، راجعه محمّد علي النّجار، الدار القوميّة للطباعة (القاهرة) ١٩٦٤م.
- الخصائص لابن جنّي، تحقيق: محمّد علي النّجار، دار الهدى، بيروت، ط. ثانية، د. ت.

- الدراسات الصوتية عند علماء التّجويد لغانم قدّوري الحمد، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد ١٩٨٦ م.
- دراسات في علم اللغة، لكمال بشر، دار غريب بالقاهرة، ١٩٩٨ م.
- دروس في علم أصوات العربية لجان كانتينو، ترجمة صالح القرمادي، الجامعة التونسية ١٩٦٦ م.
- الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة لمكّي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار المعارف، دمشق، ط. أولى ١٩٧٣ م.
- سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، تحقيق: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط. أولى ١٩٨٥ م.
- شرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (رضيّ الدين المتوفّي عام ٦٨٨ للهجرة) مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (المتوفّي عام ١٠٩٣ للهجرة)، تحقيق محمد نور الحسن ومحمّد الزّفزاف ومحمّد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٥٦-١٣٥٨ هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب في علمي التصريف والخطّ للخضر اليزدي (أتمّه سنة ٧٢٠ للهجرة)، دراسة وتحقيق حسن أحمد العثمان، مؤسّسة الرّيّان، بيروت، ط. أولى ٢٠٠٨ م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
- كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، قم، إيران، ١٤٠٥ هـ.
- اللغة العربية معناها ومبناها لتّمّام حسّان، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، القاهرة، ط. أولى ١٩٧٣ م وط. ثانية ١٩٧٩ م.

- مبادئ اللسانيات لأحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط. أولى ١٩٩٦م.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنّي، تحقيق: علي التّجدي ناصف وعبد الحلّيم النّجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، ١٩٩٤م.
- الممتع في التّصريف لابن عصفور، تحقيق فخر الدّين قباوة، المكتبة العربيّة، حلب، ط. أولى ١٩٧٠م.
- المنصف شرح تصريف المازني لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف، القاهرة، ط. أولى ١٩٥٤م.
- الوقف في العربيّة في ضوء اللّسانيات لعبد البديع النيرباني، دار الغوثاني للدراسات القرآنيّة، دمشق، ط. أولى ٢٠٠٨م.

\* \* \*